# التواصل السياسي وتداعيات الثورة المعلوماتية

**نادية البكيلي**

**باحثة في سلك الدكتوراه، شعبة علوم التواصل وتقنياته**

**كلية الآداب والعلوم الإنسانية**

**جامعة محمد الخامس**

**ملخص:**

تتناول هذه المقالة العلاقة الرفيعة القائمة بين التواصل السياسي والثورة المعلوماتية، والكيفية التي تطورت بها للاستجابة للحاجيات التواصلية التي بات يفرضها الزمن الرقمي.

وبكل تأكيد، فقد دبّت الثورة المعلوماتية إلى مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك الحياة السياسية وفرضت على الفاعلين، في إطار مهامهم، أن ينهلوا من هذه الثورة التي ساهمت في ميلاد بيئة إعلامية جديدة ضامنة لانتشار واسع لمختلف وسائل الإعلام الحديثة، وأن يجددوا طرق اشتغالهم وفق نموذج تواصل سياسي يواكب الممارسات الجديدة في الحصول على المعلومات والاستفادة منها.

**Résumé :**

*Cet article traite la relation étroite existante entre la communication politique et la révolution de l'information, ainsi que la manière dont elle a évolué pour pouvoir répondre aux attentes communicationnelles imposées par l'ère numérique.*

*Il est certain que la révolution de l'information a touché divers aspects de la vie, y compris la vie politique, et a imposé aux acteurs, dans le cadre de leurs missions, à s'inspirer de cette révolution qui a contribué à la naissance d'un nouvel environnement médiatique garantissant une large diffusion des différents médias modernes, et à rénover leurs méthodes de travail selon un modèle de communication politique accompagnant les nouvelles pratiques d'acquisition et d'utilisation de l'information.*

**الكلمات المفاتيح:** التواصل السياسي، الثورة المعلوماتية، البيئة الإعلامية الجديدة،

**تقديم:**

إن تناول علاقة الثورة المعلوماتية بالتواصل السياسي نابع عموما من المستجدات التي أفرزتها هذه الثورة بحكم ارتباط ظهورها بسياق سياسي معين، وما أنتجته من ميلاد بيئة إعلامية جديدة وانتشار وسائل إعلامية متعددة ووسائط اتصال ذكية زادت ارتباط السياسة بالإعلام متانة وتفاعلا وتكاملا.

لكن رغم هذه التغييرات التي ساهمت الثورة المعلوماتية في إحداثها في المجال التواصلي، إلا أنه في المقابل، مكنت وسائل الاتصال التقليدية من فرص التطوير، بحكم أنها لم تقم بإلغائها، بقدر ما أنها جعلتها أمام تحدي الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، إذ تأثرت أشكال الاتصال الجماهيري التي كان معمول بها واضطرت إلى أخذ بعين الاعتبار مختلف التغييرات[1].

إن المراحل التي قطعتها وسائل الإعلام التقليدية وانتقالها من التلفاز والإذاعة والصحف الورقية ... إلى تقنيات حديثة وذكية، لخير دليل على وجود قوة التأثير والتأثر بين التواصل السياسي والثورة المعلوماتية، وتنوع الجمهور واختلاف حاجياته التواصلية، مادامت الوسائل التقليدية لم تعد تسمح بفرص كبيرة ضامنة لمشاركة الجمهور ليس فيما يتعلق بإنتاج فحوى الرسالة الإعلامية، بل أيضا في تبادلها، خلافا مثلا للصحافة الإلكترونية التي من مميزاتها التفاعل السريع ووفرة الاختيارات في الوسائل التواصلية[2].

كما أن وجود روابط بين التواصل السياسي والثور المعلوماتية ينم بدون شك عن الأهمية التي باتت تكسبها الثورة المعلوماتية في جميع مناحي الحياة بما في ذلك الجوانب السياسية، باعتبارها ثورة لا يمكن مقاومتها، وأيضا لا رجعة فيها، لأنها ماضية نحو التطور المستمر[3].

لذا تبرز الحاجة الماسة في عصر المعلومات إلى تطوير السياسية وإلباسها لبوسا جديدا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات السياسية التي بدأت تهيمن في الزمن الرقمي وما يحمله من إمكانيات لا محدودة[4].

وفي هذا السياق، فإن أهمية هذه الدراسة تتجلى في الإشكالية التي تعالجها والتي تتمثل في:

مدى تملك الفاعل السياسي مهارات الاستفادة من مستجدات الثورة المعلوماتية وحُسن توظيفها لضمان تواصل سياسي فعّال مع جمهور ليس بينه وبين مختلف وسائل الإعلام الحديثة أي حواجز تمنعه أو حدود تحول دون وصوله إلى الكم الهائل من المعلومات في بيئة سِمتها إنتاج وتدفق المعلومات بشكل سهل وسريع.

---

[1] – فرحان فرع العتابي، المعلوماتية وأثرها السياسي، العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 152.

[2] – فرحان فرع العتابي، المرجع نفسه، ص 153.

[3] – دارن باردي، المجتمع الشبكي، ترجمة أنوار الجمعاوي، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015، ص 16.

[4] – حسن روبرت، الإعلام والسياسية ومجتمع الشبكات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2010، ص 167.

في هذا المقال، وبعد بسط الشق النظري المتعلق بالوقوف عند المفاهيم الأساسية التي تم التركيز عليها، خصوصا منها التواصل السياسي والثورة المعلوماتية، سنتناول المحاور التالية:

- **دور التواصل السياسي في تأطير المجتمع،**
- **أهمية التواصل في الحياة السياسية،**
- **أبرز تداعيات الثورة المعلوماتية وتجلياتها على التواصل السياسي.**

## 1 - الإطار النظري:

من المفيد في أي عمل أكاديمي التوقف بداية عند مسألة توضيح المفاهيم التي يتم تناولها، قبل تبيان دورها وجدوى فاعليتها في تفكيك الإشكالية موضوع المعالجة.

فتحديد المفاهيم من مرتكزات العمل الأكاديمي، غير أن هذا الأمر لا يتوقف عند زاوية التفسير والتوضيح اللغوي، بل يتجاوزه بغرض تحقيق أهداف البحث وبلوغ الموضوعية العلمية منه[1].

في هذا المضمار، سنتناول مفهومي التواصل السياسي والثورة المعلوماتية، باعتبارهما محورين أساسيين لتفكيك إشكالية المقال.

### 1-1 مفهوم التواصل السياسي:

يعد التواصل السياسي مجالا من المجالات المتعددة التخصصات والفروع، الأمر الذي يعقد الإلمام بكافة معاني مصطلح "التواصل السياسي" بسبب تشعباته، خصوصا لأنه يتشابك فيه حقلان معرفيان غاية في التعقيد ومزيج[2] بين التواصل والسياسة، لهذا يستعصي على كثير من الدارسين إيجاد تعريف موحد يلخص مجموع مراحل عملية التواصل السياسي وأهدافها ومراميها ووسائلها. فكان طبيعيا أن تتعدد التعاريف وتختلف باختلاف مدارس واضعيها.

لقد نشأ مفهوم التواصل السياسي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يندرج في إطار ما يعرف ب "الاتصال السياسي" باعتباره أهم أشكال التواصل التي تطبع علاقة وسائل الإعلام برجل السياسة وكذا علاقته بالجمهور المستهدف خصوصا

[1]- علي أحمد خضري المعماري، إعادة تشكيل العالم، قراءة تحليلية في المفاهيم والمصطلحات الإعلامي المعاصرة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 2021، ص 36.

[2]-موسى عساف، مهارات التواصل السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص 22.

بالتزامن مع فترة الانتخابات، حيث تعتمد الأحزاب المشاركة في الانتخابات على تفعيل الاتصال السياسي بهدف التعريف بها وببرامجها وتوجهاتها وأهدافها[1].

وإذا كانت هناك كتابات كثيرة توقفت عند تعريف التواصل السياسي لغنى هذا الحقل المعرفي، إلا أن التعريف الأشمل يعتبر التواصل السياسي بمثابة حلقة وصل بين المواطن والنخبة السياسية وصنّاع القرار في هرم الدولة، فهو الوسيلة لإيصال حاجيات الأفراد ومطالبهم إلى أصحاب القرار السياسي، وفي المقابل، من خلال التواصل السياسي، يتمكن السياسيون، حكومة أو منتخبين...، من إبلاغ قراراتهم أو محاولة إقناع الجمهور ببرامج وآراء[2].

ويعتبر الخبير الفرنسي دومينيك وولتن، المتخصص في مجال التواصل والإعلام، من أشهر الأكاديميين الذين اهتموا بمجال التواصل السياسي، وتعددت كتاباته في هذا الحقل المعرفي، فقد ذهب إلى اعتبار التواصل السياسي بأنه أقدم من السياسية نفسها، وأن التواصل السياسي كان يطلق في البداية على تواصل الحكومة مع الناخبين، (أصبح فيما بعد يسمى ب "التواصل الحكومي")، ويعني الخطابات السياسية التي يتم تبادلها بين السياسيين الذين يمارسون السلطة وبين المعارضة خصوصا خلال فترات الحملات الانتخابية[3].

## 1 –2 مفهوم الثورة المعلوماتية

تعني الثورة المعلوماتية عموما التطور الهائل والمتسارع الذي حدث في مجال التكنولوجيا وما أفرزته من تعدد في وسائل الاتصال ومن قدرة على ضمان حركة المعلومات في تجاوز لكل الحواجز الحدودية أو القومية بفضل أجهزة الاستقبال بالأقمار الصناعية وشبكات الانترنيت وغيرها من الوسائط المتعددة، واقع جديد عُمْلته السيطرة على المعلومات المتدفقة وإنتاج فكري مضاعف لأنه زمن باتت فيه المعلومات متاحة لصنّاع القرار وللباحثين والمهتمين عبر استخدام تقنيات الاتصال المتطورة[4].

---

[1] –تعددت مساهمات خبراء في التعريف بمعنى التواصل السياسي. ويعتبر روبرت إي دينتون وغاري سي ودوارد، من المساهمين البارزين في مجال التواصل السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، اللذان يصفان التواصل السياسي بأنه سبل ونوايا موجهي الرسالة للتأثير على البيئة السياسية، فيما يعرّف ديفيد إل سوانسون ودان نيمو، اللذان يعرفان بأنهما عضوان بارزان في هذا التخصص المهم، التواصل السياسي بأنه "الاستخدام الاستراتيجي للتواصل للتأثير على معرفة الجمهور ومعتقداته وأفعاله بشأن المسائل السياسية"، ويؤكدان على الطبيعة الاستراتيجية للتواصل السياسي، وتسليط الضوء على دور الإقناع في الخطاب السياسي. من جانبه، يقدم براين ماكنير، تعريفًا مماثلاً معتبرا أن التواصل السياسي هو "التواصل الهادف بشأن السياسة". وبالنسبة لماكنير، فإن هذا المعنى لا يشمل فقط البيانات الشفهية أو المكتوبة، بل أيضا الأشكال المرئية المتعلقة مثلا بالمظهر الخارجي من قبيل طريقة اللباس وتصفيف الشعر وغيرها من الجوانب التي تعكس ما يطلق عليه ب "الصورة السياسية".

[2] –موسى عسف، مهارات التواصل السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتمية السياسية، 2016 ص 21 .

[3] Dominique Wolton, la communication politique : construction d'un modèle, HERMES la revue n° 4 année 1989, éditions CNRS EDITIONS, P 28

[4] – ثامر كامل مُحَمَّد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، ص 227.

فمن الملاحظ أنه بعد الثورة الزراعية ثم الثورة الصناعية وبعد الثورة التكنولوجية، برزت الثورة المعلوماتية كثورة رابعة ظهرت أوائل القرن ال 21 محدثة تغييرات في بنيات مختلف المجالات من خلال التقدم الذي طرأ في عالم التكنولوجيا والموصلات، بفضل النمو الهائل للمعلومات، الأمر الذي فتح صفحة جديدة في تاريخ البشرية سمتها قوة امتلاك المعلومات، وهي السمة التي حلت محل قوة التصنيع والمكننة[1]، لذا اختلفت الثورة المعلوماتية عن باقي الثورات التي سبقتها، ولم تقتصر على مجال دون آخر، بل تهم مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي ظهرت وجعلت من المجتمعات مجتمعات الشبكات[2].

لذلك، بالنظر إلى ما تفيده الثورة المعلوماتية من كونها ذلك التحول الكبير والنمو السريع والمستمر لكمية المعلومات، فإنها تعني أيضا الطفرة التي حدثت في الآونة الأخيرة في عالم المعرفة، وما رافقها من تقنيات مذهلة التي توصل إليها الإنسان لمعالجة البيانات والتوفيق فيما بينها بغرض تحويلها إلى معلومات دقيقة وإلى معطيات رقمية ذات جدوى في بناء المجتمعات والحضارة الإنسانية، بحيث في زمن الثورة المعلوماتية، غدا امتلاك المعلومات ونشرها محددا أساسيا في تصنيف الدول حسب ما حققته من تقدم في مجال التكنولوجيا والمعلومات.

## 2- دور التواصل السياسي في تأطير المجتمع:

مع مطلع القرن الثامن عشر، برزت عدة أفكار ذات تأثير في الفكر السياسي والاجتماعي بسبب التغيرات التي أفرزتها الثورة الصناعية أولا، ثم ما رافق التطورات التي عرفتها وسائل الاتصال، فظهرت علاقة جديدة بين السياسة والمجتمع.

من هنا، يتضح جليا أن الحديث عن وجود علاقة السياسة بالمجتمع بدأت مع عصر النهضة بفضل آراء مفكرين الذين أثاروا ضرورة الاهتمام بالإنسان لما له من دور حيوي في الحياة السياسية وفي المجتمع، لذلك نجد مثلا كانط وهيجل وكارل ماركس وغيرهم ممن دافعوا عن قيام روابط بين السياسة والمجتمع، من خلال تبني مفهوم الديمقراطية الحديثة، الأمر الذي أكدته فيما بعد التطورات التي عرفتها وسائل الاتصال.

وإذا كانت العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسية قد عرفت تغييرات جوهرية، فإنه في المقابل ذهبت عدد من الأحزاب في مختلف الديمقراطيات إلى التفنن في استعمال الوسائل لضمان اتصال مثمر مع فئات المجتمع، فلجأت إلى الوسائل الإعلامية التقليدية من قبيل الصحف والإذاعات والتلفزيون، هدفها الأسمى أن تؤثر في الرأي العام وتكسب تأييد الأغلبية بشأن القرارات التي تتخذها[3].

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض النماذج الحية التي تؤكد مدى تأثير التواصل السياسي في تأطير المجتمع، في مقدمتها مثلا الخطاب الملكي للملك الراحل الحسن الثاني حول المسيرة الخضراء وكيف أنه باختياره بعض العبارات والكلمات أثر في الآلاف من المغاربة الذين

[1] – إذا كانت الثورة الزراعية ومعها الثورة الصناعية تمثلان معطيات ملموسة في الواقع من قبيل الآلات والمعدات ومواد طبيعية، غاز، بترول، حديد...، فإن الثورة المعلوماتية تختلف عن سابقاتها لما لها من خصوصية تكنولوجية ذات ارتباط بأمور غير ملموسة.

[2] – ذهبت عدد من الكتابات في مجال الثورة المعلوماتية إلى اعتبار مجتمع الشبكات أكثر شمولية من مجتمع الانترنيت لأنه يشمل كل شيء.

[3] – علاء محمد مطر، مبادئ العلوم السياسية، جامعة الإسراء، الطبعة الثانية 2018، ص 111 .

هبّوا للمشاركة في هذه الملحمة الوطنية بدون أي تردد، فقد بلغ عدد المشاركين حوالي 350 ألف، علما أن عدد المتطوعين الراغبين تجاوز هذا الرقم، فلم يتمكن جميع هؤلاء المشاركة لأسباب لوجستيكية[1].

من هنا، يمكن التطرق إلى أبرز الإشكالات التي تناولت علاقة التواصل بالسياسة، والدور البارز للإعلام خصوصا في الشق المتعلق بالتأطير السياسي للمجتمع، وبالتالي تأثير السياسة على الإعلام.

## 2 – 1 علاقة التواصل بالسياسة:

تعد علاقة التواصل بالسياسة علاقة محورية. ففي جميع دول العالم، وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي المعمول به، أصبحت هذه العلاقة أساسية وجديرة بالاهتمام، بحيث لا يمكن للمكون السياسي أن يقوم بوظائفه ويحقق أهدافه المنشودة بمعزل عن اهتمامه بمجال التواصل والاستفادة مما يمنحه من مؤهلات.

إنها علاقة جدلية وتلازمية تحتاج إلى اشتغال نظري متجدد وإلى أبحاث أكاديمية مستمرة، وأيضا إلى أخذ بعين الاعتبار التطورات التي تطرأ على عالم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في كل وقت وحين[2]، بحكم أنه حاليا، أصبحت كافة الأنظمة السياسية تعوّل، وبدرجة كبيرة، على وسائل الاتصال لبلوغ أهدافها السياسية لما تشكل علاقة تكنولوجيا المعلومات بالاتصال هذه العلاقة التي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية وهو ما يتضح جليا في كون وسائل الاتصال تمارس تأثيرا كبيرا وقويا في الأنظمة الديمقراطية ذات مساحة واسعة لحرية التعبير خلافا لما هو عليه الأمر في باقي الأنظمة التي تبقى دون ذلك.

وانطلاقا من كون السلطة تتحكم في الإعلام وفي مختلف وسائله وأيضا في مفاصل الحياة السياسية، فإنه باستحضار العلاقة الثنائية (الاتصال/ السياسة)، تمارس السلطة السياسية بدون شك رقابة على وسائل الاتصال ويصبح البعض منها (الإعلام العمومي وإعلام تابع لها من مواقع وجرائد وصفحات فيسبوكية ...) محددا أساسيا وأداة من أدوات تحقيق الأهداف السياسية للنظام السياسي، لأنها تتحكم في الاتصال الجماهيري الذي يمكنه أن يصل إلى أكبر عدد من فئات المجتمع.

في المقابل، تضطلع وسائل الاتصال بدور الرقابة والتوجيه بالنسبة إلى كبرى القرارات والسياسات المتخذة من قبل النظام في استحضار للمقولة الديمقراطية الشهيرة بأن الصحافة تمثل السلطة الرابعة في الدولة[3] بعد السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، لأهميتها في تكوين الرأي العام، خلافا لبعض الآراء التي تقلل من احتلال الإعلام والصحافة هذه المرتبة[1].

[1] – لمزيد من التوضيحات يمكن العودة إلى الخطاب الملكي المنشور في بوابة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .
https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4307

[2] – روبرت حسن، الإعلام والسياسة ومجتمع الشبكات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2010، ص 235.

[3] – لقد توقف روبرت حسن في كتابه الإعلام والسياسية في مجتمع الشبكات ص 219 عند مفهوم الإعلام كسلطة رابعة أو حارس الديمقراطية والمصلحة العامة الذين أضحوا جزء من مجتمع الشبكات الجديد مستندا إلى المقولة الشهيرة لرامونيت كانسيو صحفي بجريدة لوموند ديبلوماتيك واستاذ متخصص في

وفي هذا السياق، ذهبت عدد من الكتابات إلى تأكيد أن الصحافة أو السلطة الرابعة لا تعد الوسيلة الوحيدة المؤثرة في صناعة الرأي العام، بل إن الصحافة تؤثر وتتأثر في الآن نفسه في الرأي العام، لأنها تقوده من جهة، وتنقاد به من جهة ثانية، شريطة أن تلتزم بالمصداقية في عملها وتحرص على نقل الأخبار الصحيحة مبتعدة عن تحريف الوقائع أو نشر المغالطات[2].

## 2-2 آراء خبراء للعلاقة بين التواصل والسياسة:

عديدة هي دراسات المنظرين التي تناولت بالتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين التواصل والسياسة مبرزين الخيط الرفيع الذي يقرّب هذين الحقلين المعرفيين البارزين ويجعل علاقتهما علاقة تكامل وليس علاقة صدام أو صراع[3].

ومن بين هؤلاء المتخصصين نذكر على سبيل المثال:

لوشيان باي lucian by الذي يقول بوجود علاقة جوهرية بين الاتصال والسياسة بحكم أن للنظام السياسي أهداف تتطلب وجود وسائل اتصال لضمان سبل السيطرة على المجتمع والتأثير فيه، فالاتصال في تقدير لوشيان يعد بمثابة القناة الفعّالة لإيصال أهداف النظام السياسي للمجتمع، كما أنه وسيلة مضمونة لنقل المصالح والمطالب التي يعبر عنها المواطن.

فيما ركز ألموند almond كثيرا على تحديد موقع الاتصال في النظام السياسي مقدّما تشبيها متفردا ومُعبّرا للاتصال واصفا إياه ب"الدورة الدموية" التي بدونها لا يمكن لجسم الإنسان أن يعيش ويستمر في الحياة. ومن هذا المنطلق، أكد على الدور الوظيفي للاتصال الجماهيري الذي يراه المدخل الرئيسي للتعبير عن المصالح في المجتمعات الديمقراطية.

ويتجلى هذا الجانب الوظيفي في التنشئة السياسية، والتعبير عن مصالح المجتمع، وتأييد القرارات والسياسات العامة.

---

الاتصال بجامعة باريس الذي اعتبر أن الإعلام بات مصدرا من مصادر المواطنة وأن اسمه اقترن بالسلطة الرابعة انطلاقا من كونه يشكل تلك القوة التي لا تتوقف عن معارضة القرارات الحكومية التي لا تكون في الغالب في مصلحة المواطن، لكنه استدرك هذه المقولة لأنه بدأ يعتبر أن دور الإعلام تغير من مدافع عن الشعب إلى عدو للشعب وأن مجتمع الشبكات بات متنفسا حقيقيا لإبداء الآراء في منافسة واضحة للإعلام الذي كان يوصف بالسلطة الرابعة وأن مجتمع الشبكات أصبح سلطة خامسة تفوق سلطة الإعلام.

[1]- بالنسبة إلى كلاوس فون بايمه، في كتاب من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية، فإنه يقول بانعدام وجود السلطة الرابعة وأن هناك تبادل للمعلومات يراعي المصلحة بين الميديا والمركز السياسي لتحقيق أغراض دعائية.

[2] - عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، دار الفكر العربي، الطبعة 1984 ص 41.

[3] - سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث،2010، ص 24 -25 -26 .

أما ديفيد أبتر، فقد أثار أهمية اكتمال المعلومات لضمان فاعلية النظام السياسي، فالاستقرار السياسي وضمان رشد سياساته رهين باستمرار تدفق المعلومات، إذ في الأنظمة السياسية للدول الديمقراطية تكون دائرة تدفق المعلومات مكتملة ومستمرة، في حين لا تكون كذلك في أنظمة الدول النامية.

من جانبه، ذهب لازويل laswel إلى اعتبار الحكّام صفوة المجتمع وقال إنهم يحتلون القمة في هرم البناء الاجتماعي، في المقابل، يوجد الشعب في قاعدة الهرم، بينما المختصون الذين يقومون بعملية الاتصال يحتلون المرتبة ما بين الحكام (الصفوة) والمجتمع (القاعدة).

ويرى لازويل أن هؤلاء الخبراء لا يتسلحون بالحياد أثناء اضطلاعهم بمهامهم، على اعتبار أنهم جزء من مؤسسات أو أحزاب أو جهات التي تقوم بالسياسة العامة وبالتالي، يكون تأثير الاتصال واضحا وجليا في المجال السياسي.

أما كروس وديفيز kraus et Davis فيعتقدان أن النظام السياسي يتكون من ثلاث عمليات مرتبطة بالاتصال ويتعلق الأمر بعمليات لها صلة بالجماهير مثل أفعال الأفراد خارج دائرة النخبة، ثم عمليات مرتبطة بالنخبة، وأخيرا عمليات مشتركة بين الجماهير والنخبة.

يبقى أن وجهة نظر كروس وديفيز لا تنطبق على المجتمعات التقليدية التي يغيب فيها تشكيل الرأي العام ولا تخضع فيها أفعال النخبة إلى الانتقاد، ففي هذه الحالة، لا تمارس وسائل الاتصال أي دور في نقل الصورة الذهنية عن الحقيقة السياسية[1].

وبالنسبة لماكس فيبر، تحتل وسائل الاتصال مكانة بارزة لأنها هي التي تمنح السلطة السياسية نصيبا من الشرعية أو العكس، وربما لهذا الغرض، ذهبت عواطف عبد الرحمن[2] إلى تأكيد وجود إيديولوجية واحدة ثلاثية الأبعاد تتحكم، من ناحية، في تحديد طبيعة التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، ومن ناحية ثانية، في ضبط الإعلام وأدواره وموقف الدولة منه، ثم أخيرا في القوة الاجتماعية المسيطرة على وسائل الإنتاج[3].

## 3 –أهمية التواصل في الحياة السياسية:

[1] – سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، 2010، ص 25.

[2] – عواطف عبد الرحمن، إعلامية مصرية، تحصصت في شؤون التواصل والإعلام ودرست بعدد من المعاهد والكليات، لها مؤلفات عديدة في مجال التواصل أبرزها دراسات في الصحافة العربية المعاصرة وبحوث في الصحافة العربية ومقدمة في الصحافة الإفريقية وغيرها من الكتب التي لامست فيها بشكل كبير واقع الصحافة والإعلام في العالم العربي.

[3] – سعد آل سعود، المرجع نفسه، ص 26.

في أغلب المجتمعات، يعتمد التنظيم السياسي على أسس مركزية وضرورية، أبرزها وجود هيكل تنظيمي يمثل السلطة السياسية في المجتمع وفق الكيفية التي يحددها دستور الدولة وقوانينها. كما يتطلب النظام السياسي وجود الرابط الذي من شأنه تحديد درجة الاتصال بين مختلف أجهزة الدولة وبين أفراد المجتمع باستحضار مصلحة كل جهة على حدة.

إن هذه العلاقة الثنائية تشكل لا محالة ذلك الرابط الرفيع لضمان التواصل بين الفرد والدولة بالموازاة مع توفر قدر من الديمقراطية الضامنة لاحترام الحقوق والحريات العادية بما في ذلك حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات... وتبرز مكانة التواصل في الحياة السياسية للمجتمعات التي كلما توفر فيها على نظام اتصالي إعلامي يضمن عملية نقل الوعي الهادفة التي تتعلق بحياة الأفراد، كلما كانت هناك قاعدة خاصة وواضحة لكيفية انتشار المعلومات.

وإذا كان علم السياسة علم اجتماعي يهتم بدراسة النشاطات السياسية للإنسان (عمليات الحكم والتصويت والضغط السياسي وتكوين التنظيمات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح وغيرها)، فإنه يسعى أيضا إلى فهم الواقع السياسي للجماعة من خلال جملة من الافتراضات والنظريات والمفاهيم، وبالتالي فإنه يتميز عن العلوم الاجتماعية الأخرى بكون اهتمامه يصب في دراسة السلوك السياسي للجماعة وطبيعة التفاعلات السياسية داخل المجتمع.

## 3 –1 الإعلام والتأطير السياسي للمجتمع

بدأت علاقة السياسة بالمجتمع تتبلور تزامنا مع بروز عهد النهضة بفضل اجتهادات وآراء ثلة من المفكرين الذين أثاروا ضرورة الاهتمام بالإنسان لما له من دور حيوي في الحياة السياسية وفي المجتمع، ففتح هذا الرأي الباب لتعدد الدراسات المتخصصة في تفكيك العلاقة بين السياسي والإعلام من خلال ليس فقط التوقف عند آثار السياسة على المجتمع، بل أيضا عند كبرى التحديات التي يفرضها المجتمع على الفاعلين السياسيين خلال ممارسة مهامهم في تأطير وتشكيل الرأي العام.

ولعل من أبرز التأثيرات التي يقوم بها الإعلام التأثيرات ذات البعد السياسي ودوره في الحياة السياسية وتقاطعه مع الممارسة السياسية بحكم أنه يولي اهتماما كبيرا بالأفراد والجماعات داخل المجتمع[1].

من هذا المنظور، ومن زاوية أن السلطة السياسية بدورها تمارس نوعا من الرقابة وتؤثر بدرجة أو بأخرى في وسائل الإعلام والاتصال، رأت النور عدد من النظريات والدراسات التي حاولت قياس التطور التاريخي للإعلام السياسي، محاولة فهم هذه العلاقة إن كانت علاقة محكومة بالتكامل أم أنها تخضع للصراع.

[1] – هيذر سيفجني، الإعلام السياسي، دار النيل العربية، الطبعة 2020، ص 20.

إن هناك عدة المستويات يمكن إثارتها فيما يتعلق بالتوقف عند الرابط الذي يجمع بين الإعلام والتأطير السياسي للمجتمع، علما أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم من الناحية السياسية عرفت تطورات عبر العصور والأزمنة[1]، لذلك من المفيد معالجة التواصل السياسي والتربية السياسية أو ما بات يعرف بالتنشئة السياسية.

## 3 –2 التواصل السياسي والمساهمة في التنشئة السياسية:

إن مسألة التربية السياسية ليس مفهوما جديدا، بل ظهر في القرن السادس قبل الميلاد وحظي باهتمام المفكرين والفلاسفة من أمثال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس الذي ربط فساد الحكم بغياب المواطنة، ووضع دور الأسرة في محور أهمية التنشئة الاجتماعية، كما استرعى هذا المفهوم انتباه أفلاطون وأرسطو ولم يختف من الساحة الفكرية، بل ظل حاضرا من خلال كتابات مفكرين كثر ممن كرسوا أبحاثهم لهذا الحقل النظري والمعرفي، أمثال هيس وألموند وفرومان وجرينشتاين وغيرهم.

من جانب آخر، ومنذ القرن الثامن عشر، ذهب بعض الفلاسفة في مقدمتهم كانط وهيجل وماركس وغيرهم إلى الدفاع عن وجود علاقة بين السياسة والمجتمع وأكدوا هذا الطرح مساهمين بذلك في وضع لبنات ما يعرف بالديمقراطية الحديثة، لافتين الانتباه إلى وجود علاقة رفيعة بين السياسة والمجتمع، الأمر الذي بينته التطورات التي عرفتها وسائل الاتصال، خصوصا مع بزوغ معالم الثورة المعلوماتية والتطورات التي آلت إليها مع مرور الزمن[2].

وإذا كانت التنشئة السياسية تدخل في دائرة مهام الحكام، كما قال أرسطو في كتابه "السياسة"، فإنها سبيل للمحافظة على الاستقرار والأمن والأمان في البلاد، لأنها عموما تروم إلى إذابة الفرد وصهره في الجماعة وتأهيله ليتفاعل ايجابيا وينسجم فيها انسجاما

[1] – عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية وكالة الصحافة العربية الطبعة 2021، الطبعة الأولى 1984، ص 55.

[2] – إلى جانب المفكرين الغربيين، اهتم خبراء عرب بالتنشئة السياسية كمفهوم ضروري لفهم متغيرات العصر والمتطلبات التي فرضتها الثورة المعلوماتية في علاقتها بالممارسة السياسية، إذ ذهب مثلا مُحَّد ناصر مهنا عام 1981 إلى تعريف التنشئة السياسية بأنها الطريقة التي يتعلم بها الناس السياسة من خلال طرح أسئلة: من يعلم؟ ماذا؟ ولمن؟ وبأي طريقة وبأي تأثير داخل عالم السياسة؟ فيما عرّفها مُحَّد علي العويني عام 1986 بأنها "العملية التي بمقتضاها يكتسب الطفل ثم البالغ المعتقدات السياسية وقد تحدث بشكل مباشر من خلال التعليم السياسي والتلقين أو بشكل غير مباشر من خلال اكتساب القيم الاجتماعية وهنا يأتي دور الجماعات المنظمة وغير المنظمة". أما كمال المنوفي، فقد أجملها عام 1988 في أنها بمثابة "تلتقين واكتساب لثقافة سياسية معينة"، و"عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة وتضطلع بها مجموعة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق والحزب السياسي والأدوات الإعلامية". وبعد حوالي عشرة أعوام وبالتحديد عام 1997، ذهب سعيد إسماعيل علي إلى القول إن التنشئة السياسية هي عملية تلقين الأدوار الاجتماعية، فالفرد تتم تنشئته من خلال استنباطه للمواصفات الملائمة والمستويات المرتبطة بالدور الاجتماعي الذي يسند إليه، مركزا على درجة الانسجام أو التوافقية بين ذلك الدور وبين توقعات الذين ترتبط بهم حياة الفرد.

تاما. فالتنشئة السياسية[1]، هي التي تعلّم الفرد الأنماط الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني ويصبح المواطن متعايشا مع المجتمع سلوكيا ونفسيا[2]، لذلك تبقى عملية مستمرة تقوم بها مؤسسات: مدرسة، جامعة، أحزاب سياسية، وسائل التواصل الجماهيري... ويتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته، وتلعب دورا هاما في بلورة سلوكه لأنها تصاحبه طيلة فترات عمره وتساهم في تشكيل اتجاهاته السياسية وقناعاته الفكرية.

وإذا كانت الأحزاب السياسية تعد مصدرا مهما من مصادر التنشئة السياسية، فإنها بمثابة وسيلة ناجعة تسمح بنقل المعلومات والمعارف السياسية بغرض تشكل الوعي والإدراك السياسيين لدى الأفراد وفهم طبيعة النظام السياسي للمجتمع، ودفعه نحو المشاركة في الحياة السياسية وفي جميع الأنشطة المرتبطة بها.

إن رهان الأحزاب السياسية يتجلى في أن يكسب أفراد المجتمع مهارات المشاركة السياسية بالانضمام إلى صفوفها والحصول على عضويتها أو الترشح باسمها والتصويت لصالحها... أو من خلال أنشطة اختيارية توصل إلى اختيار الحكام والمساهمة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في صناعة ووضع السياسة العامة[3].

من هذا المنظور، تبقى الأحزاب السياسية من بين أهم وسائل التنشئة السياسية للدور المحوري الذي تلعبه خصوصا في الدول ذات باع كبير في الديمقراطية، حيث الأساليب السياسية والاستراتيجيات الواضحة التي تؤثر في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وتضمن لهم التفاعل داخل المجتمع عبر القرارات التي تتبناها الأحزاب التي ينتمون إليها باعتبارها مؤسسات معاصرة[4].

وعلى مستوى آخر، تبرز الأدوار المعتبرة لوسائل الإعلام في مجال التنشئة السياسية من خلال ما تقدمه من معلومات وأفكار وآراء موجهة لمختلف فئات المجتمع، فتكون وسائل الإعلام حاضنة الاتجاهات السياسية وأرضية لنقل وتبادل المعلومات بين الدولة والمواطنين، بل إنها في الدول الديمقراطية تمارس ضغوطات على النظام السياسي سواء تعلق الأمر بالشؤون الداخلية أو بخيارات ذات الصلة السياسات الخارجية[5].

## 4- تداعيات الثورة المعلوماتية على التواصل السياسي

[1] – يعد هربرت هايمان أول من استعمل عبارة التنشئة السياسة في دراسة أنجزها عام 1959 تحت عنوان: "التنشئة السياسية"، ثم بعده فريد جرينشتين عام 1968 الذي عرّف التنشئة السياسية بأنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية".

[2] – عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، أثر الثورة المعلوماتية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني 2010-2012، دار الجنان للنشر والتوزع، الطبعة الأولى 2014، ص 14 وص 17.

[3] – عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي: النظرية والواقع، دار المعارف القاهرة، الطبعة الأولى، 1994 ص 70 .

[4] – عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، المرجع نفسه، ص 24.

[5] – يحي اليحياوي، قضايا في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مركز الجزيرة للدراسات، نونبر 2013، ص 5.

لقد شهد العالم منذ القرن العشرين ثورة حقيقة في المعلومات والتكنولوجيا أثرت في الوسائل الإعلامية خصوصا التي يستعمها الفاعل السياسي لإبلاغ رسائله في مجتمع أصبح من سماته الأساسية أنها مجتمع المعلومات والمعرفة، وأنه في العولمة، لم يعد مسموحا التخلف عن امتلاك نصيب من تكنولوجيا الاتصال الرقمي الذي طوى المسافات وألغى المساحات الفاصلة.

وارتباطا بما تكتسيه الثورة التكنولوجية من أهمية، وعطفا على بعض الدراسات التي تناولت التواصل السياسي للأحزاب السياسية، يتضح أن أي فاعل سياسي بقي في منأى عن خوض مغامرة امتلاك الوسائل الإعلامية والتواصلية الحديثة في العصر الحالي، يكون بمثابة من قصّر في حسن أداء عمله السياسي ولم يستفد من الأدوات والأساليب المتقدمة التي تستعمل عالميا[1].

وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى الدراسة التي قام بها الخبير صالح خالد أصبع حول الإعلام الجديد وبيئة العولمة، والتي عنونها الإعلام الجديد: السلطة الناعمة في بيئة العولمة، وخلصت إلى حقيقة مفادها أنه مع التقدم وسيطرة الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات، لم يبق الإعلام ذلك السلطة الرابعة، بل أصبح قوة أولى وسلطة توازي تلك التي تتمتع بها الحكومات، وذلك بفضل ما يمتلك الإعلام من قوة ناعمة مهدت له الطريق ليصبح نافذا في المجتمع ويساهم في إحداث تغييرات على مستوى جميع مناحي الحياة[2] بحكم أن هذه السلطة الناعمة لها تأثير كبير وبإمكانها تحقيق عدة إنجازات.

## 4 –1 الثورة المعلوماتية والتدفق المعلوماتي:

لقد شهد العالم تحولات ومستجدات كبيرة ألقت بظلالها على مختلف نواحي الحياة وأساليب العيش، الأمر الذي انعكس على طبيعة حاجيات المواطنين، وبالتالي على أنماط حياتهم، إيذانا بفتح صفحة جديدة عنوانها البارز الثورة المعلوماتية التي اجتاحت العالم بأسره.

إذ انتقلت البشرية من مرحلة الهيمنة الاقتصادية والعسكرية إلى مرحلة تعددت فيها التسميات التي أطلقت على العصر المرتبط بها، بيد أن هناك من يصفها بعصر الهيمنة المعلوماتية والتدفق المعلوماتي أو مرحلة الفيضان المعلوماتي وأيضا الانفجار المعلوماتي المعرفي[3] وغيرها من الأوصاف التي عرفها العالم الرقمي في الفترة الأخيرة وما رافقه من تطور ملحوظ في استعمال شبكات الاتصال وجميع نظم المعلومات والتقنيات المرتبطة بها.

كل هذا جعل من الحضارة الإنسانية حضارة معلوماتية بفضل ثورة معلوماتيةde l’ information révolution بات فيها العالم يرتكز أساسا على تبادل المعلومات والبيانات وبناء الخبرات، فكان لهذا التغيير الأثر الكبير على المجتمعات، وهو التطور المتلاحق

[1]– رضوان قطبي، التواصل السياسي للأحزاب المغربية عبر الانترنيت ومدى تأثيره على المشاركة السياسية للشباب، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية السويسي الرباط، السنة الجامعية 2020/2019 ص 435.

[2]– صالح خليل أبو أصبع، الإعلام الجديد: السلطة الناعمة في بيئة العولمة، جامعة فيلاديلفيا، عمان الأردن، 2014، ص 2 .

[3]– جمال علي زهران، تأثير التحولات السياسية الدولية في ل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، دجنبر 2013، ص 57 .

الذي مازال في طريقه إلى الانتشار وكسب القوة من أجل إنتاج مستمر للمعلومات والمعرفة[1]، وإحداث تحولات في مجال الإعلام الذي استفاد من أساليب جديدة ومتطورة.

من هذا المنطلق، أحدثت الثورة المعلوماتية بكل تأكيد تغييرات كبيرة وتحولات ملحوظة في حياة الشعوب والإنسانية جمعاء، لأنها كما وفرت كمّا هائلا من المعلومات ذات قدرة على الوصول إلى أكبر عدد من الجمهور، أكسبت المعلومات مرتبة جديرة في مختلف مناحي الحياة وفي صناعة كبرى القرارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بل امتدت إلى تغيير بوصلة التطلعات المستقبلية وعلاقة الفرد بذاته[2]، فأثرت تأثيرا مباشرا على التواصل السياسي المعمول به.

## 4 –2 مظاهر تداعيات الثورة المعلوماتية:

بما أن مفهوم الثورة المعلوماتية شاسع وتتداخل فيه عدة عناصر، فإن تداعيات هذه الثورة كبيرة ولا تتوقف كلما سار قطار التطور التكنولوجي.

بيد أن من أبرز هذه التداعيات، ظهور بيئة إعلامية جديدة دفعت المجتمع دفعا نحو انتقاء المعلومات وعلى المعرفة، وضمان الاتصالات دون أخذ بعين الاعتبار الحدود الجغرافية أو الانتماءات العقدية أو الاختلافات اللغوية...

لقد أدت الثورة المعلوماتية إلى ظهور علامات عدم تكافؤ بين الأمم والشعوب بسبب وجود فوارق في البنى التحتية للاتصالات، واقع أصبح يعرف باسم الفجوة الرقمية[3] داخل المجتمعات وبين الدول، فجوة تزداد اتساعا بين الفئات التي تتوفر على المعلومات، توظفها وتستخدمها، وبين فئة تجد صعوبة في الوصول إلى المعلومات.

ففي أواخر القرن العشرين، بدأ سجيل نمو سريع في كمّ المعلومات وفي انتشارها الكبير، الأمر الذي ألقى بظلاله على تراكم المعرفة وأدى إلى انفجار معرفي في تخصصات وبلغات متعددة[4]، وميلاد علوم جديدة عديدة، بحيث اضطرت البشرية إلى اللجوء إلى استعمال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمتمثلة في الشبكات الخاصة بقواعد المعلومات، لتسهيل حفظ ونشر المعلومات بشكل أسرع، ومع انفجار تدفق المعلومات، بات التحدي المطروح يرتبط بكيفية السيطرة على المعلومات وضمان حسن استعمالها[5].

---

[1] – الزبير بلهوشات ومُحَمَّد رحايلي، مجتمع المعلومات والمعرفة العربي والفجوة الرقمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثالث، دجنبر 2021، ص 172.

[2] – صلاح عبد الحميد، الإعلام الدولي وتأثيره، هبة النيل العربية، طبعة 2014، ص 29.

[3] – ثامر كامل مُحَمَّد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، ص 242.

[4] – خالد أحمد علي محمود، الاستثمار المعرفي وعلاقته بالآثار السياسية والاجتماعية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دار الفكر الجامعي، 2019، ص 21.

[5] – فراس كمال شاكر محمود، الحروب المعلوماتية في المجال الأمني والعسكري، أمريكا والصين، دار لعربي للنشر والتوزيع، 2022، ص 24 .

## خاتمة:

إن من الجوانب المفسرة للعلاقة بين التواصل السياسي وتأطير المجتمع أنه يسهم في تحفيز الوعي السياسي من خلال ضمان فهم وسلامة في الإدراك.... بيد أنه مشاركة المواطنين في العملية السياسية، محورية للحديث عن وجود ممارسة ديمقراطية، فهي أساسها وقوامها لأنها تجسيد عملي لتمتع المجتمع بعدد من القيم من قبيل العدالة والمساواة والحرية...

والتواصل السياسي هو الذي يمكنه تحفيز المشاركة السياسية في صفوف فئات المجتمع باعتبارها ذلك المؤشر القوي الدّال على مدى تطور أو تخلف الأنظمة السياسية ودرجة اهتمامها بجهود التنمية عموما، والتنمية السياسية على وجه الخصوص[1]، مادام أنه في كبرى المحطات التواصلية السياسية، يواجه الفاعل السياسي تحديات المشاركة السياسية، ليس فقط من حيث الكثافة العددية، بل أيضا من حيث النوعية التي تعطي صورة حقيقة للواقع السياسي، ففي المجتمعات التقليدية ذات مستويات ضعيفة أو متدنية لمنسوب الديمقراطية، قد تصل مثلا نسب التصويت على رئيس البلاد المائة في المائة، في حين أن هذه النسبة قد لا تعكس الإرادة الشعبية حقيقة لأغلبية المواطنين.

إن أهمية التواصل السياسي، كما أسلفنا، تبرز من خلال نقل المعارف والمعلومات المفاهيم السياسية للأفراد إذكاء الوعي والإدراك السياسيين لديهم في ترجمة واضحة للأبعاد التنشئة السياسية وفهمهم طبيعة النظام السياسي المعمول به داخل المجتمع، كما تظهر باستحضار البعد المعرفي والوجداني للتنشئة السياسية التي تلقاها الفرد المرتبطة بالقيم المحصل عليها مباشرة أو بصيغة غير مباشرة من المحيط سواء أكان حزبا سياسيا أو وسائل إعلام أو مدرسة...

من جانب آخر، وبالنزر لما تقدم، يمكن التوصل إلى خلاصة القول بأن موضوع ترشيد السلوك السياسي قد استأثر باهتمام عدد كبير من الباحثين المتخصصين ممن اعتكفوا على بلورة نظريات وإنجاز دراسات خاصة بالسلوك السياسي باعتبارها مجالا تفرع عن حقل علم السياسة بهدف قياس وشرح وتفسير العوامل المتحكمة في المعتقدات السياسية والمحددة لمستويات مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

إذا كان من بين أهداف عملية التنشئة السياسية صقل المهارات وتحفيز الأفراد على المشاركة السياسية وتشجيع دورهم في الحياة السياسية، فإن التواصل السياسي يروم أساسا تعزيز المهارات الموصلة إلى مساهمة والمشاركة في مختلف النشاطات السياسية سواء تلك المتمثلة في تقلد المناصب السياسية أو التي تنحصر في الحصول على عضوية في حزب معين أو الترشيح باسمه أو الاكتفاء بالتصويت وغيرها من السلوكات السياسية الممكنة.

فبمجرد ما يتعرض الفرد لتواصل سياسي فعّال وناجع، ويتحقق لديه الوعي السياسي عبر تعرفه على حقوقه وواجباته السياسية، ينتج عنه أولا نوع من الإدراك عبر تنظيم ثم تفسير المعلومات المحفوظة في ذاكرته[2]، وبعدها يحدث سلوك سياسي يتأثر بالتأثيرات السياسية

[1] – عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، أثر الثورة المعلوماتية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني 2010-2012، دار الجنان للنشر والتوزع، الطبعة الأولى 2014، ص 28.

[2] – أحمد عبد الناهي وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ص 102.

التي تحيط به، كما يتفاعل مع المتغيرات القصيرة أو البعيدة المدى التي تشكل عوامل لا يستهان بها من قبيل الإعلام، فلا يكون السلوك السياسي مطلوبا في حد ذاته، بل سلوك يتوفر على مواصفات معينة ويتميز بخصائص محددة[1].

وفي الختام، يمكن القول إن الفاعل السياسي مجبر على مواكبة تداعيات الثورة المعلوماتية حتى لا يجد نفسه متجاوزا بفعل التقدم التكنولوجي الذي تضمنه هذه الثورة في زمن الرقمنة، ولتفادي هروب الجمهور نحو عالم افتراضي كل شيء فيه مرقمن يتجاوز النخبة السياسية التي توشك أن ينحصر تأثيرها السياسي بفعل المنافسة الشرسة للآليات التواصلية المعمول بها في الفضاء الأزرق.

[1] – عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، أثر الثورة المعلوماتية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني 2010–2012، دار الجنان للنشر والتوزع، الطبعة الأولى 2014، ص 27.

## لائحة المراجع:


- عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، أثر الثورة المعلوماتية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني 2010-2012، دار الجنان للنشر والتوزع، الطبعة الأولى 2014،
- سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، 2010،
- أحمد عبد الناهي وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018،
- عزيزة مُحَمَّد السيد، السلوك السياسي: النظرية والواقع، دار المعارف القاهرة، الطبعة الأولى، 1994.
- يحي اليحياوي، قضايا في تجاذبات العلاقة بين الإعلام والاتصال والسياسة، مركز الجزيرة للدراسات، نونبر 2013.
- هيذر سيفجني، الإعلام السياسي، دار النيل العربية، الطبعة 2020.
- عبد اللطيف حمزة، الإعلام والدعاية، وكالة الصحافة العربية الطبعة 2021، الطبعة الأولى 1984.
- فرحان فرع العتابي، المعلوماتية وأثرها السياسي، العربي للنشر والتوزيع، 2020.
- دارن باردي، المجتمع الشبكي، ترجمة أنوار الجمعاوي، المركزي العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى 2015.
- حسن روبرت، الإعلام والسياسية ومجتمع الشبكات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2010.
- علي أحمد خضري المعماري، إعادة تشكيل العالم، قراءة تحليلية في المفاهيم والمصطلحات الإعلامي المعاصرة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 2021.
- علاء مُحَمَّد مطر، مبادئ العلوم السياسية، جامعة الإسراء، الطبعة الثانية 2018.
- موسى عسف، مهارات التواصل السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتمية السياسية، 2016.
- ثامر كامل مُحَمَّد، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الون العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد 37.
- كلاوس فون بايمه، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية، ترجمة سيد فارس، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، 2023 .


### المراجع باللغة الأجنبية:


- Dominique Wolton, la communication politique : construction d'un modèle, HERMES la revue n° 4 année 1989, éditions CNRS EDITIONS, P 28.
- https://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4307